PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**24-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**Petroleum chamber calls for amendments to mineral resource laws**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Heba Saed**

غرفة البترول تطالب بتعديل لائحة قانون الثروة المعدنية

كتبت - هبة سعيد:

أكد الدكتور تامر ابوبكر رئيس غرفة البترول والتعدين باتحاد الصناعات أن اللائحة التنفيذية الحالية لقانون الثروة المعدنية تحتوى على العديد من البنود الطاردة للاستثمار، لافتا إلى دعوة الغرفة لجميع الجهات المعنية لإعداد مذكرة عاجلة للمطالبة بتعديل هذه اللائحة والعودة إلى البنود التى تم الاتفاق عليها من قبل بين الحكومة والقطاع الخاص والتى لم يتم الالتزام بها.

وأشار إلى أن الغرفة تلقت العديد من الشكاوى من المستثمرين تحذر من أن القطاع التعدينى مهدد بالتوقف محملا المسئولية لوزير التنمية المحلية السابق فى تغيير العديد من بنود اللائحة التنفيذية التى تم الاتفاق عليها .

وأضاف أن أغلب الشكاوى التى تلقتها الغرفة متعلقة بالإتاوات والإيجارات المبالغ فيها والتى تختلف قيمتها من محافظة إلى أخرى مما يفتح أبوابا جديدة للفساد.

من جهته قال الدكتور عبد [redacted] الكردى نائب رئيس الغرفة أن القانون واللائحة أعطيا الحق لهيئة الثروة المعدنية فى إنشاء شركات لممارسة نشاط البحث والاستغلال لخامات المناجم والمحاجر والملاحات تكون مملوكة لها، متسائلا كيف يمكن للهيئة أن تكون القاضى والمنظم ومقترح القوانين وشريكا وصاحب مصلحة فى آن واحد؟ مشيرا إلى أن ذلك لا يرسى مبدأ الشفافية ولا سرية المعلومات للمستثمر ولا يتفق مع مبدأ تكافؤ الفرص.

وأضاف أن المادة ١٢ نصت علي تشكيل لجنة استشارية من ١١ عضوا من جهات رسمية ليس من بينها غرفة التعدين والبترول ولا رابطة منتجي الملح واختصاص اللجنة إبداء الرأى فقط أى أن القرار الذى يصدر عن هذه اللجنة لا يعد ملزما مطالبا بإدراج غرفة البترول ضمن عضوية اللجنة وأن تكون قراراتها ملزمة.

وأشار إلى أن الدستور وقانون التعدين الجديد ولائحته التنفيذية حددت فترة الترخيص أو التجديد بمدة ١٥ عاما فقط ولا تجدد إلا بقانون معتبرا هذا القيد معوقا للاستثمار فهناك مناجم مثل الذهب تحتاج الى بنية تحتية ذات استثمارات ضخمة لن تؤتي ثمارها الا على مدى زمني طويل مطالبا بالا تقل مدة الترخيص عن ٣٠ سنة ويتم تجديدها.

وأشار الى أن اللائحة رسخت عدم تكافؤ الفرص والتساوى بين المحاجر والمناجم والملاحات ولم تراع الفروق بينهم، مشيرا الى وجود تضارب فى تطبيق الإتاوة فى أثناء البحث وبعد الاستغلال والإنتاج إضافة الى وجود قيود شديدة على عملية التصدير وهو امر عكس توجهات الدولة.